

مستحقات المستشفيات الخاصة

لدى وزارة الصحة تتجاوز 170 مليار ليرة

دق تجمع اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان ناقوس الخطر، محذراً من «انعدام قدرته على الاستمرار في تقديم الخدمات الاستشفائية والطبية و ظل التعريفات المالية الرسمية لهذه الخدمات في مقابل تقادم التأخير في دفع مستحقاته المالية من قبل المؤسسات الضامنة الرسمية كافة».

ولفت التجمع إلى أنّ «المستحقات المتوجبة على وزارة الصحة العامة لوجودها فباتت تتجاوز منذ عام 2000 وحتى اليوم أكثر من 170 مليار ليرة»، مجدّداً: «المطالبة بالإسراع في العمل على إصدار سدقات الخزينة البالغة 120 مليار ليرة، والتي تمّ إقرارها لتسديد الديون المترتبة على الدولة للمستشفيات، لقاء استقبالها المرضى على حساب وزارة الصحة العامة عن فترة 2000 و2011 ضمناً، إضافة إلى ضرورة تسريع صرف المستحقات العائدة لها ما بعد هذه الفترة عن أعوام 2012 و2013 و2014.

كما حدّث في اجتماع عقد في البقاع من «مغبة الاستمرار بهذه السياسة الصحية المدمّرة للمناطق في لبنان وللإنسان الطبي ويعتمد على الاستشفاء الرسمي، وبخاصة أبناء البقاع والشمال والجنوب، حيث يشكل الاعتماد على الاستشفاء الرسمي عند أبناء هذه المناطق أكثر

قطاع الأعمال يتأثر بالأزمة السياسية

النصولي؛ استثمارنا في العراق لم تتصرّر

دعا رئيس «النودة الاقتصادية اللبنانية، رفيق زنتوت إلى «استمرار التشاور والتواصل في المجتمع الاقتصادي، لأن من شأن ذلك الوقوف باستمرار على المشكلات التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية».

وأكد زنتوت في تصريح أنّ مجلس إدارة النودة «أبقى اجتماعاته مفتوحة من أجل هذه الغاية، تداركاً لسلبيات كل القضايا السياسية الراهنة والتي تضرر منها الاقتصاد الوطني». واعتبر أنّ «التضامن بين كافة أجنحة القطاع الخاص وقطاع الأعمال والتواصل المستمر مع المجتمع الاقتصادي الخارجي، للتأكيد على الأرضية الصالحة للقطاعات الاقتصادية اللبنانية، من شأنه أن يعزز هذه القطاعات، ويفتح المجال أمامها للعمل والنشاط». وأضاف: «لا بد أن تتحول السياسة الراهنة، لذلك علينا جميعاً في المجتمع الاقتصادي أن نكون مستعدين لمعالجة التطورات المقبلة التي نأمل في أن تكون إيجابية، وبخاصة أن وجودنا الاقتصادي جاء نتيجة الأوضاع السياسية والفراغ الرأسي والخضات الأمنية المتخلقة.»

ولفت زنتوت إلى أنّ «الجمود الذي يلف مختلف القطاعات يستدعي تسقيفاً كاملاً بين أجهزة الدولة والحكومة والمجلس النيابي

اللجان الأهلية في طرابلس؛ لموقف حازم من سياسة التقنين

طالبت اللجان الأهلية في طرابلس، «القوى المدنية والشعبية، بموقف حازم وموحّد تجاه سياسة التقنين الظالمة التي تمارسها كهرباء لبنان بحق مدينة طرابلس». وطالبت اللجان في بيان أصدرته بعد اجتماعها في مقرها في أبي سمراء، نواب ووزراء طرابلس بـ«عقد اجتماع عاجل واستثنائي لمعالجة تقادم تقنين الكهرباء، وإيجاد الحلول المناسبة لرفع الظلم عن المدينة التي تعاني من انقطاع يصل إلى 16 ساعة في اليوم». وسألت: «ألم يكف ما تعانيه طرابلس من سياسة إهمال وتهميش في مختلف

من 95 في المئة، في حين لا يتجاوز عدد المستفيدين من خدمات شركات التأمين في البقاع أو عكار أكثر من 5 في المئة».

وقد حضرت كسّل مشاكل الاستشفاء خلال الاجتماع، بدءاً من مسألة التعريفات المالية للخدمات الطبية وفق توصيف أحد أصحاب المستشفيات الذي أشار إلى أنّ «التعريفات المالية المتدنية تكبد المستشفيات الخاصة خسائر تصل إلى مئات آلاف الدولارات، وهذا الأمر يدفع العديد من المستشفيات إلى الإحجام عن استقبال بعض الحالات الاستشفائية غير الطارئة والتي تعتمد على المؤسسات الرسمية الضامنة بهدف تخفيف هذه الخسائر».

ولفت محمد عبدالله إلى أنّ «المستشفيات الخاصة باتت تملك بنية تحتية متطورة ومعدات وأقساماً جديدة، ولكن للأسف لا تأخذ مختلف المؤسسات الضامنة الرسمية هذا الأمر في الاعتبار، ولا تزال أغلبها تتحجج عن تمويل بعض العلاجات والأعمال الطبية الضرورية، وهذا الأمر يلحق ضرراً بهذا القطاع ويزيد من مشاكل الباقعين وسواهم الذين يعانون أيضاً من تردّي الخدمات الاستشفائية في القطاع الرسمي الذي يعاني بدوره من عقبات وعراقيل عدة».

ولفت التجمع إلى أنّ «التعريفات

البناء

لبنان ثاني المستثمرين

العرب في دبي

كشفت دائرة الأراضي والإملاك في دبي في تقريرها نصف السنوي أنّ مستثمري 20 دولة عربية وأجنبية أبرموا 17.289 صفقة استثمار عقاري في دبي وصلت قيمتها الإجمالية إلى 37.5 مليار درهم تقريبا. وأظهر التقرير أنّ المستثمرين العرب أبرموا 3.058 صفقة بقيمة تجاوزت 6.905 مليار درهم.

وهنا احتل الأردنيون صدارة قائمة المستثمرين العرب من حيث القيمة للنصف الأول من العام الجاري، حيث استثمر 640 أردنياً في السوق العقارية في إمارة دبي بقيمة 1.347 مليار درهم، تلاهم 459 مستثمراً لبنانياً بقيمة 1.235 مليار درهم، في حين حل في المرتبة الثالثة المستثمرون المصريون باستثمارات قدرها 1.009 مليار درهم.

أما الجنسيات العربية الأخرى التي دخلت إلى قائمة أكثر العرب استثماراً في دبي، فقد توزعت على كل من العراق واليمن وليبيا والسودان وفلسطين والجزائر، لكن استثمارات كل واحدة من هذه الجنسيات كانت دون مستوى المليار درهم.

الحكومة الصينية تدعم إنتاج السيارات الصديقة للبيئة

ارتفعت وتيرة إنتاج السيارات التي تعمل بالطاقة الصديقة للبيئة بنسبة 280 في المئة في الصين خلال هذا العام.

وأفادت وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا أ.مس، أنّ سياسات الحكومة الصينية تؤدّد شرارة زيادة في إنتاج السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة مثل السيارات الكهربائية والهجينة. وأضافت: «إنّ إنتاج مثل تلك السيارات زاد في السبعة أشهر الأولى من العام 280 في المئة على أساس سنوي إلى 25 ألفاً و946 سيارة وذلك نقلاً عن بيان من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

وأشار تقرير إلى أنّ إنتاج سيارات الركوب الكهربائية التي تعمل بالكهرباء فقط، قفز نحو 700 بالمئة عن العام الماضي إلى 13 ألفاً و829 سيارة بينما زاد إنتاج السيارات الهجينة القابلة للشحن عن طريق القابس الكهربائي عشرة أمثاله إلى خمسة آلاف و27 سيارة. وبالنسبة إلى المركبات التجارية ارتفع إنتاج المركبات التي تعمل بالكهرباء فقط 46 في المئة بينما زاد إنتاج العرّض الهجينة 60 في المئة.

ووضعت الصين هدفاً طموحاً للوصول بعدد السيارات غير الملوثة للبيئة في البلاد سواء التي تعمل بالكهرباء فقط أو السيارات الهجينة إلى خمسة ملايين بحلول عام 2020 في إطار جهود لمكافحة التلوث وخفض الاعتماد على واردات النفط.

وكشفت الحكومة الصينية عن إجراءات لتحفيز القطاع من بينها إعفاءات ضريبية ودعم لتشجيع الشراء.

بكين؛ هبوط حاد في مبيعات المساكن

تراجعت مبيعات المنازل في بكين بوتيرة أبطأ قليلاً في الفترة ما بين كانون الثاني وتموز، حيث ساعد انخفاض الأسعار مشتري المنازل في اقتناص فرص إبرام صفقات في الشهر الماضي. وأشار مكتب الإحصاء لبلدية بكين في بيان إلى أنّ العنطزين العقاريين في المدينة باعوا 5.05 مليون متر مربع من المساكن خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بانخفاض 30.3 في المئة على أساس سنوي. وبلغت نسبة الانخفاض في النصف الأول من العام 35.2 في المئة.

وانخفضت مبيعات العياني التجارية التي تشمل المقارنات السكنية والتجارية 31.5 في المئة، مقارنة مع 34.8 في المئة في النصف الأول، مع بلوغ مساحة المبيعات 6.77 مليون متر مربع. ولا تزال سوق العقارات في الصين راكدة، ما دفع عشرات من المدن بجمع أتباع البلاد دفع قيود الشراء بعد تنفيذها مدة ثلاث سنوات في محاولة لتعزيز المبيعات ودفع تنمية الاقتصاد. وعلى الصعيد الوطني، شهدت مبيعات العقارات انخفاضاً أكثر حدة في الفترة من كانون الثاني إلى تموز. وانخفضت المبيعات من حيث المساحة الأرضية 7.6 في المئة على أساس سنوي، وهو أعلى بواقع 1.6 نقطة مئوية عن الانخفاض الذي شهده النصف الأول.

استقرار حجم احتياطات روسيا الدولية وارتفاع إنتاجها الصناعي 1.5 في المئة

أعلن البنك المركزي الروسي، نهاية هذا الأسبوع، أنّ حجم احتياطات روسيا النقدية الدولية التي تتكوّن من العملات الصعبة والذهب وحقوق السحب الخاصة، ارتفع بمقدار 200 مليون في الفترة من 1 حتى 8 آب الجاري.

وأضاف البنك أنّ حجم الاحتياطات ازداد من 468.4 مليار دولار إلى 468.6 مليار دولار خلال الفترة المذكورة.

يذكر أنّ الاحتياطي الروسي من الذهب والعملات الصعبة بلغ أعلى معدل له في بداية آب 2008، أي قبل نشوب الأزمة المالية العالمية، عندما وصل حجمه إلى 598 مليار دولار. وهبط الاحتياطي الروسي إلى 376 مليار دولار في منتصف آذار 2009 أثناء الأزمة قبل أن يبدأ نموه تدريجياً من جديد بعد ذلك.

وأعلنت هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية أنّ حجم التجارة الخارجية للصين بلغ 396.3 مليار دولار في النصف الأول من 2014.

وأضافت المصلحة أنّ حجم الصادرات الروسية في الفترة من كانون الثاني إلى حزيران 2014 وصل إلى 254.7 مليار دولار من دون أي تغيير، تقريبا، بالمقارنة مع الأشهر الستة الأولى من العام الماضي، فيما تقلص حجم الواردات بنسبة 5.4 في المئة إلى 141.6 مليار دولار.

كما بلغ فائض ميزان التجارة الخارجية الروسية 113.1 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالي بزيادة نسبتها 7.6 في المئة عن الفترة المماثلة من السنة الماضية.

الإنتاج الصناعي

على صعيد آخر، ارتفع حجم الإنتاج الصناعي لروسيا بنسبة 1.5 في المئة خلال السبعة الأشهر الماضية من العام الحالي 2014، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي 2013، وذلك رغم انخفاض إنتاج الطاقة والسيارات.

ونذكر هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية في تقرير لها، أنّ حجم إنتاج النفط ارتفع إلى 304 ملايين طن وبنسبة 1.4 في المئة، بينما انخفض إنتاج الغاز إلى 374.7 مليار متر مكعب وبنسبة 1.7 في المئة خلال الفترة من كانون الثاني إلى تموز الماضي، قياساً بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأظهر التقرير أنّ معدلات توليد الطاقة الكهربائية في روسيا، انخفضت بنسبة 1.4 في المئة إلى 606 مليار كيلوات/ساعة، رغم زيادة إنتاج الكهرباء في المحطات الكهروذرية بنسبة 5.3 في المئة، إلى 103 مليارات كيلوات/ساعة.

كما أشار إلى انخفاض إنتاج السيارات خلال الفترة ذاتها، موضحاً أنّ نسبة انخفاض إنتاج سيارات الركاب بلغت نسبة 0.7 في المئة إلى 1.1 مليون سيارة، والنقل الجماعي بنسبة 24.3 في المئة إلى 21.9 ألف وحدة، والشاحنات 20.1 في المئة إلى 86.9 ألف شاحنة. وعزا تقرير هيئة إحصاء انخفاض إنتاج السيارات في روسيا، إلى صعوبة زيادة مبيعاتها بعد إغراق السوق المحلية بهذه المنتجات في السنوات الثلاث الأخيرة.

أكد وزير السياحة في حكومة تسيرير الأعمال السورية بشرّ يازجي أهمية دور الشرطة السياحية كعامل مساعد في تحقيق وارد للخزينة العامة وتأمين الراحة للمواطنين،

عبر تحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي من أصحاب المنشآت السياحية بخاصة بعد صدور القرار 2190 المتعلق بتحديد الأسعار في منشآت الإطعام السياحي. وخلال لقائه عناصر الضابطة العدلية والشرطة السياحية في دمشق في الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي لتعليل منظومة عمليات الرقابة على المنشآت السياحية، لفت يازجي إلى «ضرورة وضع معايير عمل محددة للشرطة لتتابع بدءاً من دخول المنشآت حتى تتفهم الضبط بحق المخالف وتحديد الممارور وتقسيم المنشآت وفق قواعد بيانات معينة لتتأخذ دورها الصحيح ولا سيما أنّ عناصرها مؤهلون لذلك».

وأشار إلى أنّ «عمل الشرطة السياحية حالياً يتركز حول موازنة الضابطة العدلية والتبئية الشفوي لموضوع اعتماد الأسعار الجديدة في منشآت الإطعام السياحية

وتنظيم العمل بين المواطنين والمستثمر بطريقة صحيحة»، موضحاً أنّ لوائح الأسعار الخاصة بالفنادق مستند قريباً».

كحل لفت إلى أنّ القرار 2190 وحيثيات تنفيذه «يهدف إلى تأمين راحة المواطن ورفد خزينة الدولة بمبالغ مالية مبهودة من طريق رسم الإنفاق الاستهلاكي وتعميم ثقافة الفوترة»، مؤكداً ضرورة «أنّ تأخذ الضابطة العدلية والشرطة السياحية دورها للنهوض بيقافة الرقابة بحيث لا يتم التركيز على موضوع نظم الضبوط والمخالفات فقط إنما لتصبح الرقابة والالتزام بالمواطنين مسؤولية ذاتية». وأوضح رئيس قسم الشرطة السياحية في دمشق العميد تامر قاسم عوف «أنّ العمل بشفافية في تعامل بين المواطن وصاحب المنشأة عبر تحرير الفاتورة وبالتالي يعكس إيجابيا على تحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي».

واستعرضت مديرة الشرطة السياحية في الوزارة رولا مارينا خطة وجدول عمل عناصر الضابطة العدلية والشرطة السياحية كعناصر مسؤولة خلال الفترة المقبلة لافتة إلى أهمية «اتمتة العمل ومعالجة المشكلات الإدارية والتنظيمية التي يواجهها هؤلاء العناصر أثناء قيامهم بال جولات الرقابية».

وأطلع وزير السياحة على نسب الإنجاز في مشروع ترميم وتجديد مركز دسر للتدريب التعليمي ومتطلبات افتتاحه قبل بداية العام الدراسي المقبل.

توقع بلوغ البطالة في غزة 50 في المئة بسبب العدوان

كما خسر قطاع الصيد خلال فترة العدوان ما نسبته 9 إلى 10 في المئة من كمية الأسماك التي يمكن صيدها في العام برته، أي قرابة 200 إلى 250 طناً بحسب منظمة الفاو، حيث منعت «إسرائيل» صيادي غزة من ممارسة نشاطهم.

وكانت إحصاءات نشرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان في حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني في وقت سابق من الشهر الجاري، أشارت إلى أنّ العدوان كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر قدرت بأكثر من أربعة مليارات دولار، وتسبب في دمار نحو 70 في المئة من البنى التحتية والمنشآت العامة في قطاع غزة.

وشركات في قطاعات متنوعة، مثل البلاستيك والصناعات الإنشائية والمواد الغذائية وغيرها.

الزراعة والصيد

وطاول القصف مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وصيد، إذ قالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) الخميس الماضي إن الصراع في غزة تسبب في أضرار كبيرة ومباشرة لنحو 17 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في القطاع، وأنه خسر نحو نصف ثروته من الدواجن، إما بسبب نقص الإمداد الغذائي المباشر للحظائر أو نقص العلف أو المياه.

وتوقعت غرفة التجارة الفلسطينية أن ترتفع نسبة البطالة في غزة إلى أكثر من 50 في المئة مقارنة بنسبة 40 في المئة قبل شن «إسرائيل» عدوانها على القطاع. وأوضح مدير العلاقات العامة في الغرفة أنّ قطاع الأعمال تضرر بنسبة 60 في المئة.

وكشفت الحرب «الإسرائيلية» عن أنّ الاقتصاد ووسائل الإنتاج عموماً في القطاع كانت هدفاً مباشراً لآلة الدمار «الإسرائيلية»، حيث تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من خمسمئة مصنع قصفت خلال العدوان، فانتسعت مساحة الغزيرين الذين يعانون حصاراً اقتصادياً خانقاً منذ ثماني سنوات. وشمل الدمار مصانع

توقعت غرفة التجارة الفلسطينية أن ترتفع نسبة البطالة في غزة إلى أكثر من 50 في المئة مقارنة بنسبة 40 في المئة قبل شن «إسرائيل» عدوانها على القطاع. وأوضح مدير العلاقات العامة في الغرفة أنّ قطاع الأعمال تضرر بنسبة 60 في المئة.

وكشفت الحرب «الإسرائيلية» عن أنّ الاقتصاد ووسائل الإنتاج عموماً في القطاع كانت هدفاً مباشراً لآلة الدمار «الإسرائيلية»، حيث تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من خمسمئة مصنع قصفت خلال العدوان، فانتسعت مساحة الغزيرين الذين يعانون حصاراً اقتصادياً خانقاً منذ ثماني سنوات. وشمل الدمار مصانع

وتوقعت غرفة التجارة الفلسطينية أن ترتفع نسبة البطالة في غزة إلى أكثر من 50 في المئة مقارنة بنسبة 40 في المئة قبل شن «إسرائيل» عدوانها على القطاع. وأوضح مدير العلاقات العامة في الغرفة أنّ قطاع الأعمال تضرر بنسبة 60 في المئة.

رأى خبراء أنّ القرار الروسي بتعليق واردات السلع الغذائية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ردا على العقوبات المفروضة عليها لدورها في النزاع الأوكراني، تشكل فرصة جيدة للقطاع الزراعي الغذائي الأمريكي اللاتيني تجارياً، إلا أنها قد تجعل هذه البلدان في مواجهات سياسية في هي غنى عنها.

واعتبر المحللون أنّ موسكو قد تطلب من البرازيل والإرجنتين وتشيلي والمكسيك إمداد المتاجر الكبرى المحلية، على رغم صعوبات المستوى والقدرة التنافسية المرتبطة بتلكفات الإنتاج لتلبية حاجات السوق الروسية المعلاقة.

ولفت جيئرس فالديس دياز دو فيليغاس البروفسور في قسم الدراسات الاقتصادية في الجامعة الأيبيرية الأمريكية في المكسيك، لوكالة «فرانس برس» إلى أنّ قرار حكومة فلاديمير بوتين «قد بحث شركات أميركية لاتينية على التوجه نحو السوق الروسية»، مضيفاً أنّ من أجل تشجيع الصادرات التشيلية إلى روسيا، «أنّ الروس طلبوا منا مساعدتنا على إيجاد مزودين». ويتوقع على المدى القصير أن تزداد المبيعات التشيلية من البطاطس والخوخ أو سمك السلمون.

كما أشار مدير العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة الخارجية التشيلية أندريس ريبوليدو أخيراً إلى أنّ «بلاد ترى أيضاً «فرصة» في الحظر الذي فرضته الحكومة الروسية على المنتجات الغذائية الأوروبية والأميركية، لكنه ذكر بأن الأمر «موضوع تشيبي أحد» البرازيل

تفعيل منظومة الرقابة على المنشآت السياحية السورية

يازجي؛ تحصيل رسم الإنفاق

يحقق واردات للخزينة



يازجي خلال اللقاء في الهيئة العامة للتدريب

الواقع التشغيلي والصعوبات التي تعترض العمل وارتفاع كلفة المواد الأولية وأسعار الطاقة وظروف الأزمة».

وشدّد مارتيني على «الالتزام بتطبيق قرار تحديد الأسعار لما يوفره من شفافية في التعامل بين المواطن وصاحب المنشأة عبر تحرير الفاتورة وبالتالي يعكس إيجابيا على تحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي».

واستعرضت مديرة الشرطة السياحية في الوزارة رولا مارينا خطة وجدول عمل عناصر الضابطة العدلية والشرطة السياحية كعناصر مسؤولة خلال الفترة المقبلة لافتة إلى أهمية «اتمتة العمل ومعالجة المشكلات الإدارية والتنظيمية التي يواجهها هؤلاء العناصر أثناء قيامهم بال جولات الرقابية».

وأطلع وزير السياحة على نسب الإنجاز في مشروع ترميم وتجديد مركز دسر للتدريب التعليمي ومتطلبات افتتاحه قبل بداية العام الدراسي المقبل.

^[1] وكشفت الحرب «الإسرائيلية» عن أنّ الاقتصاد ووسائل الإنتاج عموماً في القطاع كانت هدفاً مباشراً لآلة الدمار «الإسرائيلية»، حيث تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من خمسمئة مصنع قصفت خلال العدوان، فانتسعت مساحة الغزيرين الذين يعانون حصاراً اقتصادياً خانقاً منذ ثماني سنوات

^[2] وكشفت الحرب «الإسرائيلية» عن أنّ الاقتصاد ووسائل الإنتاج عموماً في القطاع كانت هدفاً مباشراً لآلة الدمار «الإسرائيلية»، حيث تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من خمسمئة مصنع قصفت خلال العدوان، فانتسعت مساحة الغزيرين الذين يعانون حصاراً اقتصادياً خانقاً منذ ثماني سنوات

^[3] وكشفت الحرب «الإسرائيلية» عن أنّ الاقتصاد ووسائل الإنتاج عموماً في القطاع كانت هدفاً مباشراً لآلة الدمار «الإسرائيلية»، حيث تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من خمسمئة مصنع قصفت خلال العدوان، فانتسعت مساحة الغزيرين الذين يعانون حصاراً اقتصادياً خانقاً منذ ثماني سنوات